

استخدام العقوبات كسلاح*

الدكتور علي فضل الله*

مدخل تاريخي

يمكن التحدّث مطوّلاً عن تاريخ العقوبات. ولعلّ أول سياسة عامة اتخذتها دولة في إطار العقوبات على دولة أخرى هي اليونان القديمة، التي تقدّمها الجامعات باعتبارها أنموذجاً عظيماً في السياسة، مثل أثينا وميغارا واسبارطة. حصلت صراعات بين هذه الدول، لأن كلاً منها كان لديه نظام؛ وما حدث في تلك الدول قدّم نماذج للعالم، مع العلم أنه من الممكن أن تُعاد صياغة هذا التاريخ.

ففي اليونان، والتي تُقدّم على أنها النموذج العظيم للديمقراطية المباشرة، من هو المواطن الأثيني؟ هو حصراً الرجل الأثيني الحر، حيث تم استبعاد ثلاث فئات هي: النساء، والعبيد، واليونانيون من خارج أثينا. بينما في الإمبراطورية الفارسية، كانت المرأة كالرجل في العمل، ولا يوجد عبيد، لأن كل عمل يقابله أجر؛ ولكن كان هناك قرار.

وفي الحديث عن النزاع بين مدينة ميغارا ومدينة أثينا، فقد قامت أثينا بفرض الحصار والعقوبات على ميغارا، فاضطرت الأخيرة إلى التحالف مع اسبارطة ضدّ أثينا؛ ونتج عن ذلك الحرب الكبرى، وهي الحرب البيلوبونيزية، والتي كتّب حولها أحد أشهر الكتب في الحرب؛ وكانت تلك العقوبات أول حالة عقوبات اقتصادية مدوّنة بهذا الشكل.

* محاضرة للباحث الدكتور علي فضل الله حول استخدام العقوبات كسلاح. أُلقيت ضمن سلسلة محاضرات دورة إعداد باحث سياسي التي عقدت في مركز باحث بتاريخ 2022/10/4.
* الأستاذ في العلوم القانونية والسياسية الخبير في الشأن القانون والشأن السياسي.

وهناك مثلاً حالة ميليا، وهي جزيرة متحالفة مع اسبارطة. فقد جرى تهديد الميليين بالخضوع لأثينا؛ لكن النتيجة كانت احتلال ميليا وقتل رجالها وسبي نساءها. وسنجد في التاريخ الكثير من الحالات التي استُخدمت فيها العقوبات سلاحاً.

كذلك نقرأ في السيرة النبوية؛ في المرحلة المكيّة؛ في شعب أبي طالب، كيف حوَّصر المسلمون في مكّة لثلاث سنوات؛ ولكن الحصار لم ينجح، ولم يكن هناك خضوع لقريش. ومن الأسئلة التي لم تُطرح في السيرة الحقيقية للدعوة: كيف استطاع المسلمون الاستمرار حينها؟ ربما هو السوق السوداء.

أيضاً، هناك الصراع التاريخي بين روسيا وغرب أوروبا. والكنيسة الروسية انقطع تواصلها مع الكنيسة الأرثوذكسية؛ وفي كل مرحلة كانت تُفرض عقوبات. لكن تاريخياً، العقوبات لم تستمر طويلاً.

سلاح العقوبات في التاريخ المعاصر

في القرن العشرين، الذي هو أسوأ قرن على مستوى الدم، بلغ عدد ضحايا الحروب وتدابيراتها 160 مليون قتيل.

هتلر وصل للحكم من خلال انتخابات ديمقراطية سنة 1933، وكان في الجيش النازي أكثر من 7 ملايين جندي، ولم يكونوا مجبرين على القتال؛ ووصل الأمر إلى حد أن الأطفال كانوا يقاتلون في الحروب. إذًا، على صعيد المصطلحات، الحرب والصراع والنزاع هي على أنواع؛ والنزاع المسلح والعنف مصطلحات مختلفان. فالحرب حسب القانون الدولي هي حصرًا بين الجيوش النظامية، وإلا سمّيت نزاعاً مسلحاً.

قبل الحرب العالمية الأولى والثانية، وما بينهما، جرى فرض للعقوبات الاقتصادية؛ فروسيا خضعت للعقوبات الأوروبية حتى العام 1939، وكانت عقوبات صعبة وشديدة. انتهت الحرب العالمية الثانية، ليدخل الجميع في الحرب الباردة، وليعودوا إلى العقوبات.

يرى الخبراء في نظريات الجغرافيا السياسية أن موقع روسيا أساسي في الجغرافيا السياسية وفي نظرة الغربيين لروسيا. إن الموقف الأوروبي السلبي من روسيا ليس شيئاً جديداً. لقد دخل الجيش الروسي إلى الأراضي الأوكرانية خلال أسبوعين فقط، ليصدر بعد ذلك ألفا قرار عقابي على روسيا، ولا تزال هذه القرارات مستمرة.

الأمم المتحدة والعقوبات

انتهت الحرب العالمية الثانية، وظنّ العالم بعد تأسيس الأمم المتحدة وبروز مجلس الأمن، حسب الميثاق الأممي، هو حفظ الأمن؛ ولكن هل نجح الأمر؟ طبعاً لا. الآن هناك 31 نزاع مسلح حول العالم، لكن أشكال النزاعات تغيرت فقط. في آخر دراسة ورد أنه لو اندلعت حرب نووية بين الروس والغرب، فسيسقط 5 مليارات قتيل؛ لذا يجب اللجوء إلى وسائل أخرى كالعقوبات.

طبعاً، بحسب الميثاق الأممي، وفي الفصل السابع، هناك مواد لها علاقة بالعقوبات. لكن، وبإرادة أممية، يستطيع مجلس الأمن فرض العقوبات بشكل زجري، والتي تشمل قطع العلاقات الدبلوماسية وفرض عقوبات اقتصادية، وحتى الحرب.

ولندرس بعض الحالات التي طبقت فيها هذه الأمور. من أشهر الأمثلة ما حصل في العراق خلال عملية عاصفة الصحراء، حيث قُتل مليون طفل عراقي؛ لأي مدى قُيّمت هذه التجربة بشكل دقيق؟ كتبت لجان التحقيق الدولية التي ذهبت إلى العراق عن تلك المرحلة، وظهرت "كوارث" في هذه الكتابات. إلى أي حد

أسهمت الأمم المتحدة في هذه الكوارث؟ ما البديل عنها، وهل ستقبل الدول التي تحوز على الفيتو في مجلس الأمن بالتراجع عن صلاحياتها الحالية؟ إذا كان النظام الدولي قد احتاج إلى الحرب العالمية الأولى ليتغير، وإلى حرب عالمية ثانية ليتغير مجدداً، فهل سيحتاج النظام الراهن إلى حرب عالمية ثالثة كي يتغير؟ هنا نتذكر أينشتاين الذي قال: أنا لا أعرف أسلحة الحرب العالمية الثالثة، لكنني أعرف أسلحة الحرب العالمية الرابعة.

على كل حال، نحن نتكلم الآن عن سلاح العقوبات؛ ولكن الحروب العسكرية ظهرت من جديد، والقوة الصلبة عادت؛ يُقال إن دونالد ترامب أنهى القوة الناعمة في الولايات الأمريكية، ولكن سلاح العقوبات لا يزال موجوداً.

العقوبات الأممية نادرة؛ وتسود اليوم العقوبات الأحادية، وعلى رأس من يستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تفرض العقوبات على ثلث العالم، حيث تشمل اللوائح العقابية في المطارات 700 ألف شخص. بالنسبة لإيران، هناك 1600 قانون عقوبات بحقها، بينما توجد 6 قرارات فقط من مجلس الأمن؛ وهناك قانون العقوبات على سوريا، وكذلك على كوبا منذ عام 1960 - أطول قانون عقوبات - وهذا دليل على القدرة على الصمود في وجه العقوبات لدى الشعوب.

تأثير العقوبات على اقتصادات الدول

أولاً، في الوضع الراهن: حسب تقدير الكونغرس الأمريكي (وهذا الرقم قبل سنتين أو أكثر) يشكّل الدولار الأمريكي نسبة 88% من المداولات المالية في العالم؛ وقال الروس منذ سنة إنه تراجع إلى نسبة 60%. لكن في الحالتين، فإن الأمريكي يستطيع خنق الدول الراضة لهيمنتها. يستطيع الأمريكيون أن يعرفوا أين يتحرك

كل دولار في العالم، من خلال الاستخبارات المالية؛ لكن مشكلتهم الوحيدة تكمن في ما يسمّى بالاقتصاد النقدي. فالنظام المصرفي يمكن التحكم به؛ لكن لا يمكن ضبط الاقتصاد النقدي، أي الـ cash. واستمرار النظام المصرفي في لبنان رغم الأزمة الراهنة هو دليل أن للأمر تنمة؛ وفي بلد صغير مثل لبنان، كان يجب أن تقفل المصارف بسبب الانهيار الذي حصل؛ لكن لمصلحة الأميركيين أن تبقى مفتوحة. لكن على مستوى الاستخبارات المالية، هناك ضبط للأموال لم يحدث في التاريخ؛ ولذلك، التكتلات الاقتصادية الأخرى، مثل منظمة شنغهاي، يجري الحديث عن عملة أخرى غير الدولار. وأشير هنا إلى أنه في سنة 1971 حصلت أكبر عملية نهب في التاريخ البشري، حين تم قطع الارتباط بين العملية الورقية والذهب.

حالياً، يتجاوز الدين العام الأميركي 31 تريليون دولار، وهو أعلى دين في التاريخ البشري لا يمكن سداه، وهو في ازدياد، حيث يتم تحميل كل البشرية وزر حماية نظام الرفاهية الأميركية. إن ما يحقّق استقرار الأنظمة الغربية هو نظام رفاهية خاص بهم. لكن إلى متى سيستمر هذا النظام؟

واليوم، نحن على أعتاب أزمة اقتصادية كبرى في العالم. والجيش الفرنسي أو البريطاني لم يعد قادراً على إرسال لواء قتالي واحد إلى خارج حدوده؛ والإفراط في طبع العملات سيؤدّي إلى انهيارها. وكل ثروات العالم مرتبطة بالدولار.

عندما تسافر كفرد إلى أي بلد، لا يهتمك الشكل أو المظهر الخارجي له، بل تهتمك المطارات، الرفاهية، السكن، العمل، الضمان، أي الأمور المتصلة بشكل مباشر بالحياة الشخصية للفرد. وبالمناسبة، هل تعرفون أن الفاتورة الصحية في الولايات المتحدة تكلف مبالغ خيالية؛ فزيارة طبيب اختصاصي وإجراء عملية جراحية أو عملية توليد، كلها تكلف أموالاً طائلة.

تأثير سلاح العقوبات في الإقليم برز أداء الولايات المتحدة الأميركية السيء والخطر في حرب روسيا وأوكرانيا. فبوتين جاهز للتفاوض، ولا يريد استمرار الحرب؛ وهو يريد توجيه الرسائل أولاً. لكن الغربيين وصلوا إلى الرياضة وإلى مختلف النطاقات في إطار معاقبة روسيا. وهذا يفسره اعتقاد الغرب أن استثماره في الحرب والفوضى قد يؤمن له أفضلية في الفرص المتاحة أكثر من السلم إن حصل.

وهذا التفكير يذكرنا بكلام الرئيس الأميركي السابق، باراك أوباما، عندما كانت أميركا "مرتاحة": الولايات المتحدة الأميركية مرتاحة إلى درجة أنها تستطيع أن تخوض في مشروع معين قد تخسر فيه، ومن ثم تكمل حياتها بشكل طبيعي، لأن مواد المشروع هائلة!

وبرأيي، الأوروبيون اتخذوا قراراً في قمة الغباء بذهابهم إلى النهاية في دعم آلة الحرب الأوكرانية.

وبالعودة إلى العقوبات، فإن تأثير قانون قيصر في سوريا كان كاسحاً، حتى على المستوى النفسي. لكن في إيران بات الإيرانيون متمرسين في كيفية التغلب على العقوبات؛ وأعتقد أن من أسباب الاحتجاجات الأخيرة في إيران، بالدرجة الأولى، كانت العقوبات التي الأخيرة التي فرضت عليها.

نعم، هناك ضغط شديد؛ فالدولار لا يدخل إيران منذ زمن، وهذا يؤثر على رجال الأعمال وعلى التجار. لكن نظام الخدمات في إيران قوي جداً؛ فالطبابة مجانية، والمشاريع الإعمارية ضخمة؛ لكن الإعلام العربي والغربي لا ينقل هذه الحقائق. هناك نهضة هائلة؛ 250 ألف مهندس يتخرجون في كل سنة، وهناك توسيع للعديد من الجامعات الكبرى؛ لكن بالمقابل، يوجد ضغط شديد على الناس؛ فأسعار المواد الغذائية مثلاً في السوق السوداء ترتفع باستمرار.

استنتاجات واقتراحات ذات صلة

النقطة الأولى التي نستنتجها هي أن تجارب العقوبات في العالم لم تنجح في تركيع الشعوب؛ لكنها قد تسبب آلاماً إنسانية هائلة. ففي فنزويلا مثلاً، استهدف أميركا النظام الكهربائي للبلاد، فمات الناس في المستشفيات. قد تنشط العقوبات احتجاجات شعبية واضطرابات وفوضى جزئية، لكنها لا تنجح في تعديل سلوك نظام؛ نعم، الشعوب تتعرض للضغط الشديد، وقد تخرج أصوات معترضة من خارج النظام، لكن مع ذلك تبقى نتائج الاستسلام أسوأ.

نحن في لبنان وضعنا مختلف؛ عدد السكان قليل وحجم الاغتراب كبير. وقد تراوحت إيرادات هذا الاغتراب في سنة 2021، بشكل تقديري، بين 8 مليار دولار و12 مليار دولار. وكان يُفترض باقتصاد كالاقتصاد اللبناني أن ينهار بسبب الأزمة؛ لكن الدولة لم تعد هي الممول الاقتصادي، بل التمويل الأول بات من الأفراد.

والنقطة الأخرى تتمثل في الحلول المقترحة في مواجهة سلاح العقوبات الغربي؛ يجب تحويل الاقتصادات الوطنية والإقليمية من ريعية إلى إنتاجية، ولو بشكل تراكمي. في سوريا، أدى تدمير الصناعة والزراعة تجويع الشعب السوري، فيما طالب البنك الدولي بتغيير النموذج الاقتصادي في لبنان. وفي الحالة اليمنية، حسب المعطيات، هناك قاعدة صناعية وراعية متينة. أما في الحالة العراقية، فالعراقيون عانوا بشدة في التسعينات من العقوبات الغربية، فيما العراق يمكن لم أن يُطعم شعوب العالم، لكنه لا يمتلك زراعة أو صناعة محلية اليوم.

وأخيراً، أقول إنه لا خيار أمام روسيا في المعركة الحالية سوى الصمود. ففي الحالة الصينية، أدت حرب الأفيون الأولى، في القرن التاسع عشر، مع الفرنسيين والبريطانيين، إلى إخضاع الشعب الصيني لمدة 150 سنة.

إن كل ما يجري حولنا لا يعفينا من الإبداع، فيما يتملك الكثير منا الخوف من الاقتصاد. ونحن نسعى دوماً لنيل رضى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حتى نعالج أزماتنا. لذا يجب تعزيز المبادرات الإنتاجية وعدم الخوف من ملامسة الموضوع الاقتصادي. كما يجب تفعيل خطط التكافل الاجتماعي وترشيد الاستهلاك؛ فليس منطقياً بالنسبة لشعب يعاني بشدة أن يحافظ على نفس المستوى المعيشي والاستهلاكي، في ظل النقص الهائل لديه في المدخرات.

أيضاً، في الحالة اللبنانية، هناك معلومات عن وجود غاز؛ ومع أن استخراج هذا الغاز يحتاج إلى سنوات، ولكن يكفي أن تكون هناك ورقة رسمية من شركة عالمية موثوقة حول وجود غاز في أرض لبنان، حتى تتدفق عشرات الملايين من الدولارات لإعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني.

بالمقابل، إن حجم الاقتصاد الروسي هو أصغر من حجم الاقتصاد الإيطالي، وحتى من اقتصاد كاليفورنيا وحدها؛ وهي ولاية من أصل 50 في الولايات المتحدة. والمقصود أن فرض العقوبات الروسية على الولايات الأمريكية لا يؤثر كثيراً نسبة لحجم الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الأوروبية.